

روح المعاني

الأول ومن المعلوم أن التزام هذه المحذورات لا تليق بأقل الناس علما فضلا عن افضل العلماء وأعلم الفضلاء .

فالحق أن هذا ليس دليلا آخر ولا مثالا بل هو من تنمة الدليل الأول وذلك أنه لما احتج إبراهيم عليه السلام بالاماتة والاحياء أورد الخصم عليه سؤالا وهو أنك إن ادعيت الاحياء والاماتة بلا واسطة فذلك لا تجد إلى إثباته سبيلا وإن ادعيت حصولهما بواسطة حركات الأفلاك فنظيره أو ما يقرب منه حاصل للبشر فأجاب الخليل عليه السلام بأن الاحياء والاماتة وإن حصلتا بواسطة حركات الافلاك لكن تلك الحركات حصلت من الله تعالى وذلك لا يقدر في كون الاحياء والاماتة منه بخلاف الخلق فانهم لا قدرة لهم على تحريك الافلاك فلا جرم لا يكون الاحياء والاماتة صادرين منهم ومتى حملت الآية على هذا الوجه لم يلزم شيء من المحذورات عليه انتهى .

ولا يخفى ما فيه أما أولا فلأن الشبهة إذا كانت في غاية السقوط ونهاية البطلان بحيث لا يكاد يخفى حالها ولا يغتر أحدا من الناس الهال لم يمتنع الاعراض عنها إلى ما هو بعيد عن التمويه دفعا للشعب وتحصيلا لما هو المقصود من غير كثير تعب ولا يوجب ذلك سقوط وقع ولا حقارة شأن وأى تلبيس يحصل من هذه الشبهة للعقول حتى يكون الاشتغال بإزالتها واجبا مضيقا فيخل تركه بالمعصوم على أنه روى أنه ما انتقل حتى بين للمارد فساد قوله حيث قال له : إنك أحييت الحي ولم تحي الميت وعن الصادق رضي الله تعالى عنه أنه قال له : أحي من قتله إن كنت صادقا لكن لم يقص الله تعالى ذلك الإلزام علينا في الكتاب اكتفاء بظهور الفساد جدا وأما ثانيا فلأنه من الواضح أن المتنقل إليه أوضح في المقصود من المتنقل عنه ويكاد القول بعكسه يكون مكابرة وما ذكره في معرض الاستدلال لا يخفى ما فيه وأما ثالثا فلأن ما ذكره رابعا يرد أيضا على الوجه الذي اختاره إذ لا يؤمن المارد من أن يقول لو كانت حركات الافلاك من ربك فقل له حتى يطلعها من المغرب فما هو الجواب هنا هو الجواب وقد أجابوا عن عدم قول اللعين ذلك بأن الحاجة كانت بعد خلاصه من النار فعلم أن من قدر على ذلك قدر على الاتيان بالشمس من مغربها فسكت أو بأن الله تعالى أنساه ذلك نصرة لنبيه عليه السلام وهو ضعيف بل الجواب أنه عليه السلام أستدل بأنه لا بد للحركة المخصوصة والمتحرك بها من محرك لان حاجة المتحرك في الحركة إلى المحرك بديهية وبديهي أنه ليس بنمروذ فقال : هو ذا ربى فان ادعيت أنك الذي تفعل فأت بها من المغرب وهذا لا يتوجه عليه السؤال بوجه إذ لو ادعى أن الحركة بنفسها مع أنها مسبوقة بالغير ولو بآحاد الحركات كان منع البديهي ولو

ادعى أنه الفاعل مع ظهور استحالته ألزم بالتغيير عن تلك الحالة فلا بد من الاعتراف بفاعل يأتى بها من المشرق والمدعى أن ذلك الفاعل هو الرب وأما رابعا فلأن ما اختاره لا تدل عليه الآية الكريمة بوجه وليس في كلام الكافر سوى دعواه الإحياء والإماتة ولم يستشعر منها بحث يوسط حركات الافلاك ولم يوقف له على أثر ليجات بأن تلك الحركات أيضا من الله تعالى فلا يقدح توسطها في كون الاحياء والاماتة منه تعالى شأنه ولا أظنك في مرية من هذا ولعل الاظهر مما ذهب اليه الامام ما ذكره بعض المحققين من أن المارد لما كان مجوزا لتعدد الآلهة لم يكن مدعى أنه إله العالم ولو ادعاه لجنن على نحو من مذهب الصائبة أن الله تعالى فوض إلى الكواكب التدبير والافعال من الایجاد وغيره منسوب اليهن فجوز أن يكون في الارض أيضا من يفوض اليه إما قولا بالحلول أولا كتساء خواص فلكية أو غير ذلك أراد إبراهيم عليه السلام أن ينبه على قصوره عن هذه الرتبة وفساد رأيه من جهة علمه الضروري بأنه مولود أحدث بعد أن لم يكن